

## التضامن السام

### عامر محسن

تصطف في خطاب طائفي وتقسّم الإسلام الى فرق، وأن تسعى - في الآن ذاته - الى الإحساس بدفء الأمة ورحابة دنيا المسلمين. الطائفية «الكلاسيكية»، كما نجدتها في لبنان والعراق، تعترف على الأقل بطبيعتها، وتقيم حوارات المحاصصة والتعايش والتكاذب مع الطوائف الأخرى، أما ما ينسجه الإعلام الخليجي وسماسترته اليوم فهو صنف من الطائفية لا ترى نفسها ولا تعترف بأخرين إلا كاستثناء طارئ أو ك«هرطقة» أو «أقلية».

أكثر التجبيش الذي أقيم حول معركة الفلوجة، ويتكرر اليوم في الموصل وحب، ما هو إلا ردّ لهذا التيار ولهذه السردية (مشكلتها ليست أنها طائفية فحسب، بل أنّها «نظرية» مجردة، دعائية جوفاء، ينهار منطقها أمام أول احتكاك بالواقع). حتى أنّ بعض مثقفي الخليج لا يتحرّجون من الدعوة للطائفية عبر تقديمها كخيار وحيد وديعائي، وأنّ «السنة» يتعرّضون للإبادة في المشرق. الوقح في هذا الكلام ليس أنّه باطل بالمعنى الموضوعي، بل أنّه أيضاً خطيرٌ يستحقّ العقاب القانوني، فلا يحقّ لأي كان أن يرفع راية «الإبادة» على هواه، ويمارس تحريضاً تحت دعوى الدفاع والاضطرار، يبرز هكذا لخطاب القتل و«الإبادة المضادة» (الوقاحة الكبرى هي أن يدافع المرء، في الموصل وحب، عن حركات تجهر بمعتقداتها الإبادية بحجّة حقوق الانسان ومنع «الإبادة»).

### الموقف «الحقوقي»

اكتشف الكثير من الليبراليين العرب، على ما يبدو، أنّ الحالة السياسية في بلادنا يسيرة التفسير، وأنّ الموقف المطلوب متّاً جميعاً بسيط وسهل: يكفي أن تدين «قتل المدنيين» في اليمن و«قتل المدنيين» في حلب، أن تكون ضد روسيا وضد السعودية وضد ايران، الأمر والموقف «الصحيح» هو بهذه البساطة، هل هذا صعب؟ المشكلة ليست في «صعوبة» هذا الموقف، بل في غبائه، ليس فقط لأنه يسطّح الوقائع ويخلق تكافؤاً سانحاً بين حالات تختلف جذرياً عن بعضها البعض، ولكن لأنه منطّق يلغي السياسة ويعقّمها، ويختزلها في تبنيّ «المدنيين» فحسب، ويحوّل الفرد من عقل نقدي سياسي مفكر الى ما يشبه «مراقبي» حقوق الإنسان، ينحصر همه في توجيه الإصبع و«الإدانة» والموازنة بين اليمن والموصل، وبين حلب الشرقية والغربية...

فلنأخذ القصف السعودي لليمن مثلاً، هل الإدانة واجبة حصراً لأن الطيران السعودي قد قصف دار العزاء؟ أم هي تتعلّق بالسياق السياسي للحرب، والمشروع السعودي في اليمن، وانعدام شرعية العدوان والغزو؟ هل أنّ العدوان السعودي، لو أنّه - كافتراض نظري - لم يقصف دار العزاء، ولم يقتل الطيران حتى أي مدنيين، فهل يعني هذا أنّه صار مقبولاً وليست لنا مشكلة معه؟ لتوضيح الفكرة أكثر، أنا أدفع، مثلاً، بأنّ «جريمة الحرب» الحقيقية لا تنحصر في استخدام أسلحة «محرّمة»، أو كمّ الضحايا والأبنية المهذّمة، بل هي تشبه ما جرى في حلب منذ أعوام. انت تكون متّسقاً مع نفسك في «إدانة» الحرب في حلب وأدعاء الحرص على المدنيين لو أنّك أدنت، بالمثل، اجتياح المدينة من قبل مجموعات مسلّحة مدعومة من الغرب عام 2012. من قرّر أن يدخل الحرب الى حلب وأن يجعلها ميدان صراع كان يعرف جيّداً أنّنا سنصل الى هنا. كلّ صراع على مدينة في التاريخ الحديث للحرب انتهى بمشهد يشبه مصير غرورزي وبيروت والرمادي. الأمر لا يحتاج الى تنبؤ وبعد نظر. وحب، عام 2012، لم تكن تشهد مظاهرات أو مواجهات أو سبب للقتال، بل تمّ اقتحامها من خارجها بتنسيق مخبراتي اجنبي، وهذا مؤثّق، وكان الهدف - تحديداً وعن وعي - ادخال ملايين الناس في أتون المعاناة وتدمير أكبر مدينة سورية. أن تحمي شعبك من القتل والتشريد والخراب لا يكون عبر عدّ الأبنية المهذّمة والتأثّر للضحايا وتبديع مواقف «الإدانة»، بل عبر منع السّياق السياسي الذي يوصل بأهلك الى هذا المكان.

الثقافة السياسية السائدة، خاصّة في الغرب اليوم، تشجّع باستمرار على هذا المفهوم «الحقوقي» للسياسة، ولنموذج «المثقف الصّمير»، الذي «لا يدخل في صغائر السياسة» وخلافتها، ولا يلتزم ولا يفاضل، بل يكتفي بالتعبير عن حبّ «المدنيين» والتأسي عليهم، وينشغل (بدلاً من توليد خطاب مسيئ عن الواقع) بدورته موقف «الإدانة» خاصّته وتوزيعه كما يجب، ثمّ يشعر بعدها بالرضا التامّ عن نفسه.

لا يكفي أن تكون لديك مشاعر وحماسة حتى تكون على حقّ، النازيون قاتلوا بحماسة وشغف وشعور بالأحقية، حتى الأميركيون يخوضون حروبهم حول العالم وهم مؤمنون بأنهم في حالة «دفاع عن النفس». أمّا إن كانت «المشاعر» على شاكلة الخطاب الطائفي وتحريض «الجزيرة»، فخير لك حينذاك أن تلتفت الى بلدك ومشاكله الكثيرة، وأن تعفي سكّان الموصل وحب من «تضامنك»، وتترك المعركة لأهلها.

من يذكر اسم الفلوجة اليوم؟ هل تذكرون سيل «التضامن» والبيكنايات والتحريض الذي هاج أيام معركة الفلوجة، وقد قاده أناس يدعون الحرص على أهل المدينة، والتماهي معهم، والتأثّر بهم؟ فكيف «اختفى» أهل الفلوجة فجأة، وغابوا عن حساب «التضامنين»، ما أن انتهت المعركة واستدارت آلة الدعاية الى ميدان آخر؟ هل يعرفون أنّ الكثير من أهالي المدينة لم يعودوا بعد الى ديارهم وما زالوا مشرّدين، وقد لا يرجع العديد منهم قبل أشهر، إذ أنّ الكثير من أحياء الفلوجة ليس أمنأ للسكن بعد؟ هل لحمت أحداً من «التضامنين»، حكومات وأفراداً، يجمع التبرعات والمعونة لأهل الفلوجة المهجّرين، أو يساعدهم على العودة، أو يساهم في إعمار مدينتهم «الغالية» - كما قالوا - على قلوبهم؟

قبل هذا كله، هل أظهر الإعلام العربي الذي يدعى الدفاع عن شعب العراق، أو عن «العرب السنة» فيه، أي اهتمام بالأوضاع الحقيقية، المعاشة، لهؤلاء الناس، وللفرقات في أحوالهم وسياقهم، أم هم ينظرون اليهم كمحض كائنات ورموز طائفية، أو كجزء من لوحة سياسية يرسمها إعلام الخليج؟ هل يعلمون، مثلاً، أنّ هناك مدناً قد عاد أهلها اليها، ومناطق أخرى ما زالت فارغة؟ أنّ شمال بيبي وتكريت، مثلاً، قد دبت فيهما الحياة (ولكن من دون صور ونُصّب صدّام وعائلته، آسف)، فيما الرّمادي مدمرة؟ على الهامش: هناك تسجيل مصوّر من الجوّ يظهر حجم الدمار الذي ألحقه الطيران الأميركي بمدينة الرمادي، يصرّ صديق عراقي على أنّ كلّ عربي يجب أن يشاهده، لا لفهم الكارثة فحسب، بل أيضاً حتى يشهدوا على حجم المنشآت والخدمات التي كانت موجودة في الرّمادي، جسوراً ومرافق وجامعات ومباني عامّة، وأغلبها بُني في العشرية الأخيرة ولا تحلم بمثلها أي مدينة في سوريا أو مصر أو لبنان، إذ ربّما يعيدون النّظر في سردية «التهميش»، وأن الدولة كانت تهمل هذه المدن وتضطهدها، ولم تترك لأهلها خياراً غير «داعش».

تقول الهيئات العراقية ان ما يقارب ثلث اللاجئين قد عادوا، وظلّ ما يقارب الثلاثة ملايين مهجّر (نصفهم في كردستان). هل يعرف «التضامنون» العرب أنّ العائلات النازحة الفقيرة تعيش حياة صعبة، وكم من أولادها يتسرّلون اليوم في شوارع بغداد؟ ألا يطرح هذا التجاهل التامّ لأحوال النّاس وظروفهم ومشاكلهم الحقيقية، ونسيان القضية ما أن تُهم «داعش»، تساؤلات حول صدقيّة هذا «التضامن» ونزاهته، وما إن كان ينطلق حقاً من حرص على هؤلاء الناس أو شعور بالشراكة معهم؟

### الخلاصة الطائفية

على عكس الخطاب السياسي السائد في بلادنا، والذي يميل - أقلّه في العلن - الى ذمّ الطائفية و«تجريمها» وتصويرها على أنّها شكل «سيئ» أو قاصر من أشكال الهوية السياسية، فإن الحقيقة الموضوعية والتاريخية تقول بأنّ الطائفية، بالمثل، لا تختلف نوعياً عن أي مشروع هوية آخر، سواء كان اثنيّاً أو قومياً أو ايديولوجياً. لو سيطرت حركة طائفية على بلد فهي قد تستحيل فكرة «وطنية»، كالكنييسة الانغليكانية في بريطانيا. وقد تتعايش طوائف متعدّدة، تنظر الى نفسها كجماعات سياسية مختلفة، في بلد واحد كما تتجاور الاثنيات فتتعاون أو تتنافس أو تحترب. النظرة السلبية الشائعة تجاه «الطائفية» في المشرق العربي هي قيمية وأخلاقية، وتتعلّق بالسياق العربي تحديداً (إذ أنّ الهوية الطائفية في بلادنا تنحو نحو التقسيم وليس الوحدة، والى خلق هويات متضادة في وطن واحد، فيما الهوية الكاثوليكية أو الأورثوذكسية مثلاً - وهي «طائفيات» على مستوى العالم المسيحي - كانت عامل توحيد على مستوى اسبانيا أو اليونان).

ولكنّ ما نرمي اليه هنا هو ليس نقاشاً حول نظرية الطائفية والهوية، بل توضيح أنّ الطائفية السياسية تأتي بأشكال متعدّدة، وكلّ طائفية لها سرديتها وتراثها، وتتفاعل مع النظام السياسي و«الأخر» بطرق مختلفة؛ ولعلّ أسوأ الطائفيّات هي من نمط «الطائفية السنيّة» الحديثة، التي يعمل على ترويجها اليوم، حيثاً، إعلام الخليج ومثقفوه: طائفية «غير واعية لنفسها» (على منوال الايديولوجيا التي لا تعي نفسها)، أو طائفية التي لا تعتبر نفسها طائفية، أو تطنّ أنّها طائفة «مختلفة»، «مميّزة» أو استثنائية - ولكلّ طائفة في بلادنا، مهما صغرت، سردية عن كونها «مختارة» ومفضّلة. كما يرى الباحث المصري كريم محمّد، فإننا نشهد محاولة لبناء هوية طائفية «سنية»، ولكن تحت شعارات مضلّلة وتوريّات وألعاب لغوية من نمط «غالبية الأمة» أو «الأكثريّة»، تسعى هذه الشعارات الى تبرير الطائفية عبر تجهيلها، أو عبر تقديم الطائفة ك«إسلام».

المشكلة هنا هي أنّه لا يمكنك أن تجمع النقيضين، أي أن

ولم يخرج الاجتماع الذي عقده النائب جنبلاط لكتلة اللقاء الديمقراطي في المختارة أول من أمس بأي موقف. لكنّ مصادر شاركت في الجلسة أكّدت لـ«الأخبار» أن الاجتماع لم يكن مخصصاً لإصدار موقف، وإنما للتشاور وتقييم التطوّرات الرئاسية الأخيرة، على أن يصدر موقف اللقاء قبل نهاية هذا الأسبوع. ورجحت أن يقترح أعضاء اللقاء مرشّحهم النائب هنري حلو في الدورة الأولى، من دون أن يتخذ قرار حاسم بشأن توزيع الأصوات في الدورة الثانية، علماً بأن مصادر سياسية من انتماءات مختلفة ترجّح أن يقسم جنبلاط أصواته بين حزبيين يصوّتون لعون، وغير حزبيين «لهم حرية التصويت كيفما يريدون». وقال أحد نواب اللقاء الديمقراطي، وهو على يمين خيارات 14 آذار السياسية، لـ«الأخبار» إن «مواقف السيد نصرالله أمس تطمئن اللبنانيين والقوى السياسية أكثر بكثير من خطاب العونيين»، مشيراً إلى أن «نصرالله بدا واضحاً أمس من أنّ البلاد لا يمكن أن تحكم باتفاقات ثنائية، لكنّ الظاهر أن التيار الوطني الحرّ مستمر بهذه العقلية».

وفي سياق المساعي التي يبذلها حزب الله على خط عين التينة، نُوهت مصادر في التيار الوطني الحر بتأكيد السيد نصرالله، في خطابه أمس، أن «أحداً لا يفكر بثنائيات طائفية أو حزبية»، وأكّدت لـ«الأخبار» أنّ التيار يؤيد دعوة نصرالله الى معالجة القلق الذي يساور البعض في هذا الشأن، «ونحن مع طمأنة الجميع وعدم استثناء أحد من التفاهم الرئاسي، ولم نخض معركة الشراكة والميثاقية لنضع شركاءنا خارجاً». وبدأ حزب الله سلسلة اتصالات مع بري وعون والوزير سليمان فرنجية وباقي الحلفاء لتذليل العقبات والوصول إلى مواقف مشتركة بشأن الملف الرئاسي وما بعدها، أو الأقل من أجل الاتفاق على إدارة الاختلاف بشأن الاستحقاق، فيما يعود الحريري إلى بيروت اليوم. كذلك تستعد العاصمة اللبنانية لاستقبال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف غدًا الثلاثاء، في زيارة استطلاعية.

(الأخبار)



والمستقبل؟»، كما لفتت الى أنّ النائب وليد جنبلاط حسم موقفه «لجهة التصويت للعماد عون في جلسة 31 الجاري، رغم أنّه لم يعلنه بعد مراعاة للرئيس نبيه بري».

## نصاب جلسة الانتخاب الثلاث، وستكون هناك دورتان

ذلك مرة ولن افعله الآن. اخبرته انني سأنزل الى الجلسة، لكنني مع تقديري له لن انتخبه. لا يعني ذلك ابدأ انني اكرهه. اجابني احترم رأيك ونبقى أخوة».

يضيف رئيس المجلس: «اعلنت انني سأكون في المعارضة، لكن كما قلت هذا لا يعني انني لن انزل الى جلسة انتخاب رئيس الجمهورية. سأعارض حيث يجب المعارضة، ووافق الموالاتة حيث يجب ان اوافقها. انها معارضة بناءة».

حينما سئل أن احداً لا يتصوّره في المعارضة، اجاب: «هناك اجسام تلبس كل الاثواب».

وكان بري ترأس اجتماع اتحاد مجالس دول منظمة التعاون

الاسلامي في مقر الاتحاد البرلماني الدولي، وقال ان «ما بذكرنا اليوم بفلسطين هم فتية فلسطين الذين يتصدون لقوات الاحتلال الاسرائيلي بالسككين». وقدمت رئيسة مجلس الشعب السوري هدية عباس اقتراحا باعتماد بند ضد العقوبات التي تتعرض لها سوريا وتأثيرها على الشعب السوري وحقوق الانسان، فيما قدم نائب رئيس مجلس الشورى السعودي اقتراحاً يندد بالقانون الاميركي «جستا» ان اعتبره انتهاكاً لسيادة الدول، وقدم رئيس البرلمان المغربي اقتراحا بالتاكيد على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وعقب بري على المناقشات التي تناولت هذه الاقتراحات بالقول انها «تتلاقى تحت عنوان حماية سيادة الدول»، ولاحظ ان قانون «جستا» «مطبق عمليا على نصف الشعب اللبناني من دون قانون، ان ان اهم عامل اقتصادي مساعد للبنان هو تحويلات المغتربين التي تقدر بين 7 و8 مليارات دولار، ومنذ حوالي خمس سنوات تواجه ضغوطا متزايدة، وحصارا يشبه الحصار القائم او الذي تتعرض له بعض الدول العربية».